



معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)

مؤشر الشفافية المالية لبلدية سلفيت 2018

مقدمة

ضمن مشروع "من أجل سياسات مالية داعمة للتنمية" الذي ينفذه معهد الأبحاث التطبيقية-القدس (أريج) بتمويل من أكسفام، والذي يهدف إلى تحقيق قيم الحكم الرشيد الأساسية من شفافية، ومشاركة، وعدالة ومساءلة في توزيع المال العام (الضرائب والإيرادات والمساعدات)، والاستجابة لأولويات المواطنين/ات. تم تنفيذ مؤشر الشفافية المالية في البلديات الفلسطينية الذي يهدف إلى زيادة وصول المواطنين/ات للمعلومات المالية وتبني أنظمة موازنات شفافة تشاركية، وذلك من خلال:

- تقييم إتاحة المعلومات للمواطنين/ات بالتوقيت المناسب.
- تقييم درجة وضوح وأهمية المعلومات المتاحة للمواطنين/ات.
- تقييم نجاعة الأدوات التي تتيح المعلومات للمواطنين/ات.
- تقييم وسائل مشاركة المواطنين/ات في مراجعة ومراقبة الوثائق المالية.

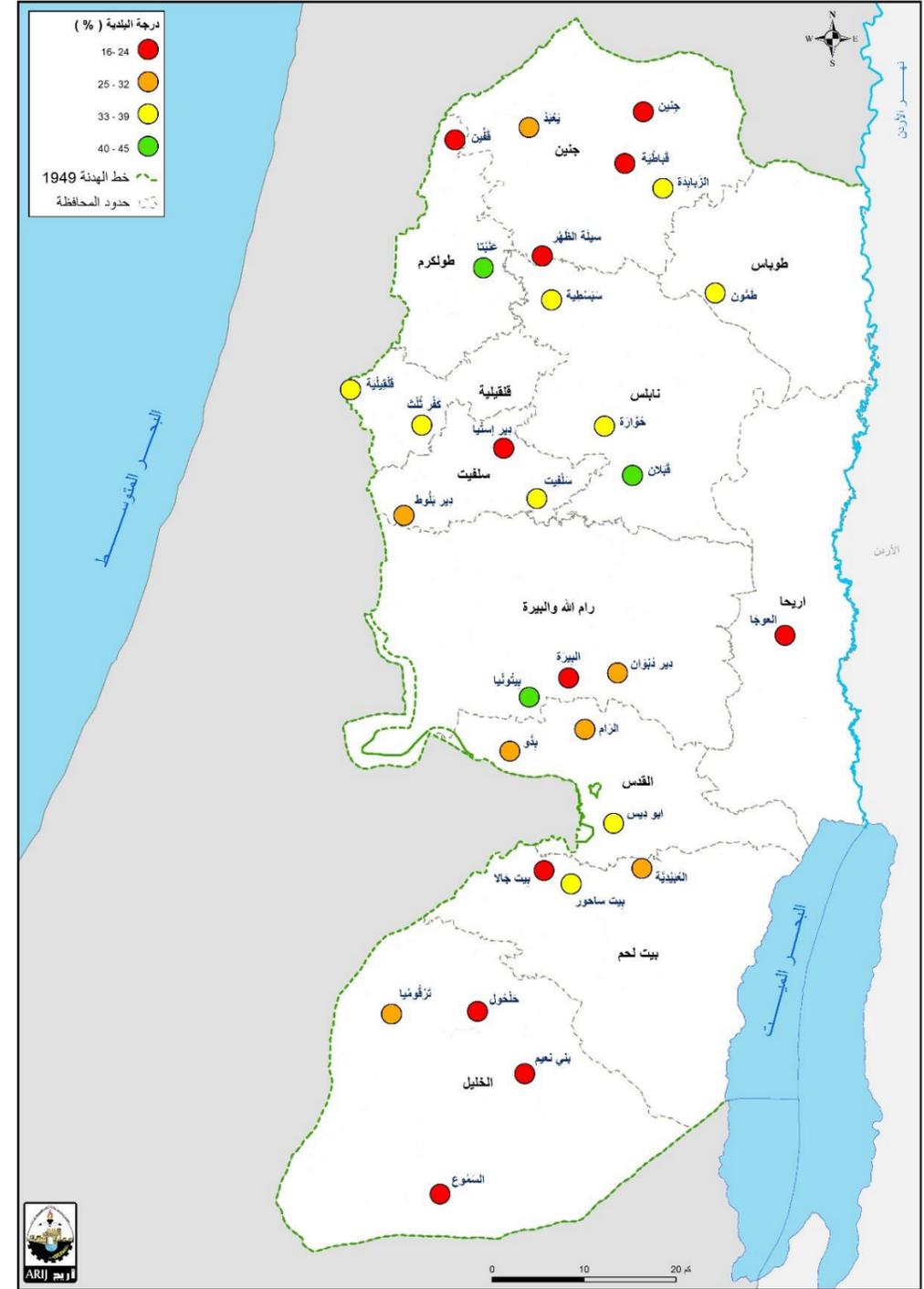
المنهجية

استهدف مؤشر الشفافية المالية في البلديات الفلسطينية 30 بلدية فلسطينية في الضفة الغربية متنوعة من حيث التوزيع الجغرافي وعدد السكان والتصنيف. وتم قياس الشفافية المالية من خلال استبيان معتمد دولياً من قبل مؤسسة الموازنة التشاركية الدولية (IBP). وتم تقسيم البيانات التي تم جمعها في الاستبيان إلى قسمين، القسم الأول ويتضمن بيانات أساسية حول البلدية، والقسم الثاني حول استخدام وتطبيق الشفافية والمشاركة في المراحل المختلفة من دورة الموازنة.

وقد تم اتباع النهج التشاركي عن طريق تعبئة الاستبيان مع الموظف/ة المسؤول عن إعداد الوثائق المالية للبلدية، وموظف/ة العلاقات العامة، وعضو/ة من أعضاء المجلس البلدي أو المدير/ة التنفيذي للبلدية. وتمت الإجابة عن الأسئلة لآخر سنة مالية مكتملة وهي 2017. وبعد الانتهاء من جمع المعلومات، قام فريق العمل بمراجعة الإجابات وتدقيقها وتعديلها إن دعت الحاجة واعتمادها بالاتفاق مع البلدية، ثم إدخال البيانات على قاعدة البيانات المخصصة للمؤشر، وكتابة تقرير حول كل بلدية مستهدفة ثم تقرير شامل حول نتائج المؤشر.

وهذه هي التجربة الأولى على مستوى البلديات في العالم العربي. وتركز الأسئلة على الشفافية المالية ومشاركة المواطنين/ات في دورة الموازنة وليس المتطلبات القانونية أو المالية، لأن الهدف هو تقييم الممارسات الفعلية في الشفافية والمشاركة، وإلى زيادة وصول المواطنين/ات للمعلومات المالية وتبني أنظمة موازنات شفافة تشاركية. لهذا سيصمم برنامج بناء قدرات شامل للبلديات والوزارة في عام 2019 بحسب نتائج المؤشر لتعزيز ممارسات الشفافية والمشاركة، وسيعاد قياس المؤشر مرة ثانية عام 2020.

مؤشر الشفافية المالية في البلديات الفلسطينية



مؤشر الشفافية المالية في البلديات الفلسطينية 2018

ضمن مشروع "من أجل سياسات مالية داعمة للتنمية"

تنفيذ: معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج) بالشراكة مع وزارة الحكم المحلي

الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤشر: fti.arij.org

أعد مؤشر الشفافية المالية الخاص بالبلديات الفلسطينية في إطار التعاون المشترك بين وزارة الحكم المحلي ومعهد أريج، وذلك من خلال مشروع "من أجل سياسات مالية داعمة للتنمية" بدعم من أكسفام.

محتوى هذه النشرة لا يعبر بالضرورة عن آراء مؤسسة أكسفام. الكاتب يتحمل كامل المسؤولية عن كل المعلومات والآراء الموجودة في النشرة



النتيجة الرئيسية لبلدية سلفيت

35%

هي الدرجة التي حصلت عليها بلدية سلفيت في مؤشر الشفافية المالية، و صنفت بأنها ضعيفة في الشفافية المالية و مشاركة المواطنين/ات، و ذلك لأن البلدية شاركت المواطنين/ات في الموازنة المصدقة لعام 2017 فقط، و لم تقم بإصدار 4 وثائق مالية رئيسية. بالإضافة الى ذلك لم تتح المجال للمواطنين/ات لمشاركة في عملية إعداد الموازنة أو متابعة تنفيذها، أو في عملية مراجعة تقرير المدقق الخارجي. كما أنها لا تتيح أي وسائل للرد على استفسارات المواطنين بشأن تقرير نهاية العام و لم تقم بعقد أي جلسات استماع مع المواطنين/ات حول الموازنة و التقارير المالية السنوية.

توفر الوثائق المالية للمواطنين/ات

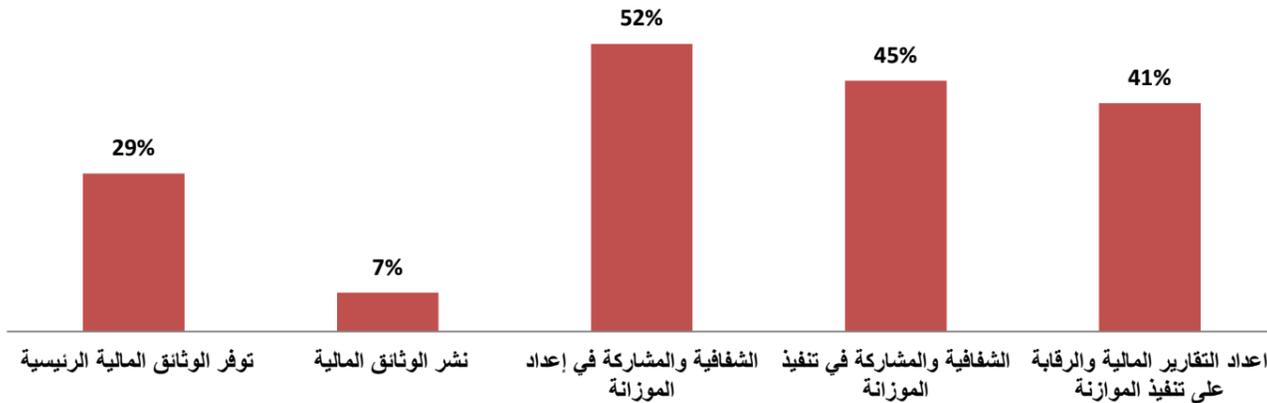
ما هي الوثائق المالية المتوفرة للمواطنين وطرق نشرها؟

الوثيقة المالية الرئيسية	الإتاحة للمواطنين/ات	وسيلة النشر
مقترح الموازنة	☹	--
الموازنة المصدقة	☺	www.salfeet.org
موازنة المواطن	☒	--
التقرير الختامي (تقرير نهاية العام)	☹	--
تقرير المدقق الخارجي	☹	--
تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية أو وزارة الحكم المحلي	☹	--
خطة المشتريات السنوية	☒	--

☺ متاحة للمواطنين/ات
☹ غير متاحة للمواطنين/ات
☒ متاحة عند الطلب
☒ لم يتم اصدارها

الشفافية المالية في بلدية سلفيت

الشفافية المالية في بلدية سلفيت



الوثائق المالية الرئيسية

1. الموازنة المقترحة: هي الوثيقة المالية التي يتم إعدادها ورفعها لوزارة الحكم المحلي للمصادقة عليها عبر نظام إلكتروني يسمى بوابة الموازنات.
2. الموازنة المصدقة: هي الوثيقة المالية التي تمت الموافقة عليها من قبل وزارة الحكم المحلي.
3. موازنة المواطن: هي وثيقة مبسطة للموازنة المصدقة، بحيث تمكن المواطن العادي من التعرف على كيفية توزيع النفقات والإيرادات، حتى يستطيع المواطن متابعة الشؤون المالية لبلديته.
4. خطة المشتريات: هي وثيقة توضح ما تنوي البلدية شراؤه في السنة المالية من بضائع (مركبات، لوازم مكتبية، الخ) ومن خدمات (بناء واستشارات وغيرها) من موردين خارجيين، وتوضح الطريقة المتوقعة اتباعها للشراء.
5. تقرير نهاية العام: هي الوثيقة المالية التي تتضمن الميزانية الفعلية للبلدية في نهاية كل عام مالي، ويحتوي على تفاصيل للنفقات والإيرادات ويوضح أي اختلافات بين الأرقام التقديرية والفعلية.
6. تقرير التدقيق الخارجي: هو التقرير الناتج عن عملية التدقيق التي تقوم بها البلدية عن طريق مدقق الحسابات الخارجي.
7. تقرير وزارة الحكم المحلي أو ديوان الرقابة المالية والإدارية: هو التقرير الناتج عن عملية التدقيق التي تقوم بها جهة أخرى غير البلدية كوزارة الحكم المحلي أو ديوان الرقابة الإدارية والمالية.

وسائل النشر

الوسيلة	أمثلة
وسائل النشر السمعية والبصرية	الراديو، التلفزيون، أو غيرها
وسائل النشر الشفهي المباشر	الاجتماعات العلنية، جلسات الاستماع أو غيرها
أشكال المساعدة الدائمة المقدمة شفوياً للمواطنين	مركز خدمة الجمهور، خطوط "المساعدة" هاتفياً أو غيرها
الإنترنت	صفحات الويب، المدونات، وسائل التواصل الاجتماعية
المنشورات المكتوبة الموجزة للوثائق المالية	الكتيبات، أو غيرها
نسخ مطبوعة من وثائق الموازنة	متاحة في الأماكن العامة و / أو من خلال مرافق البلدية

الشفافية في عملية المشتريات والخدمات

المشتريات (العطاءات، والترسية والشكاوى):

- تتيح البلدية المعلومات المتعلقة باعلانات العطاءات في الصحف المحلية.
- لا يوجد جهة رقابة خارجية (كمنظمات المجتمع المدني والإعلام) على عملية فتح وترسية العطاءات.
- تتيح البلدية المعلومات المتعلقة بترسية العطاءات للمواطنين/ات، من خلال وحدة المشتريات، وتسمح بتقديم الاعتراضات والشكاوي.

تقديم الخدمات:

- تتيح البلدية معلومات حول كافة الخدمات التي تقدمها وشروط استحقاقها من خلال مركز خدمة الجمهور.
- تتيح البلدية آليات لتقديم الشكاوي أو الاقتراحات بشأن خدمات البلدية من خلال مركز خدمة الجمهور.

إتاحة المعلومات ومشاركة المواطنين/ات

الموازنة المقترحة:

- لا تشرك البلدية المواطنين/ات في عملية إعداد الموازنة المقترحة أو تحديد الأولويات قبل المصادقة عليها.
- لا تعقد البلدية أو وزارة الحكم المحلي أي جلسات استماع مع المواطنين/ات حول الموازنة المقترحة قبل المصادقة عليها.

تنفيذ الموازنة:

- لا تشرك البلدية المواطنين/ات في عملية تنفيذ الموازنة بعد المصادقة عليها.
- لا تعقد البلدية أو وزارة الحكم المحلي أي جلسات استماع مع المواطنين/ات أثناء السنة المالية.

التقارير الختامية وعملية التدقيق:

- لا تشرك البلدية المواطنين/ات في عملية مراجعة التقارير الختامية.
- لا تقوم البلدية بالرد علناً على استفسارات المواطنين/ات بشأنها.

معلومات عامة حول بلدية سلفيت

التأسيس	1891
عدد السكان	10.911 نسمة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017)
عدد أعضاء المجلس البلدي	15 عضوة
عدد الموظفين/ات	63 موظف
عدد أقسام البلدية	7 أقسام
تصنيف البلدية	A (وزارة الحكم المحلي).
مركز خدمة الجمهور	يوجد.
هاتف	092515704 - 092515787
فاكس	092515803
البريد الإلكتروني	salfeet@salfeet.net

دورة الموازنة في البلدية

